

كلمة ترحيبية ألقاها سعادة الأستاذ د. كينيدي غاستورن، الأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية بمناسبة الاحتفال بيوم الدستور الـ61 للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (آكو) الذي أقيم يوم الجمعة الموافق 10 نوفمبر 2017م في فندق آي تي سي موريا بنيودلهي.

◀ سعادة السفراء والمفوضون الساميون،

◀ الدكتور في. دي. شرما، الوكيل المساعد، قسم القانون المعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية، حكومة الهند،

◀ ضباط الاتصال للدول الأعضاء في منظمة آكو،

◀ الضيوف الكرام،

◀ السيدات والسادة

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بكم جميعاً في هذه المناسبة الهامة وهي الاحتفال بالذكرى السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو.

وأقدم لكم جميعاً بخالص الشكر على منحكم بعضاً من وقتكم الثمين ليتمكن لكم أن تكونوا معنا في الاحتفال بهذه اللحظة التاريخية.

ويشير وجود عدد كبير من الضيوف الكرام معظمهم من الدول الأعضاء في منظمة آكو والبعض من الدول غير الأعضاء إلى الجدية التي تحظى بها منظمة آكو حتى بعد مرور ستة عقود مجيدة منذ تأسيسها.

تعد منظمة آكو، منذ تأسيسها في عام 1965م، منبراً للتشاور القانوني بشأن مختلف مجالات القانون الدولي ذات الاهتمام المشترك والمصالح المشتركة بالنسبة لبلدان المنطقة الإفريقية - الآسيوية.

منظمة آكو هي منظمة فريدة تجمع أكبر قارتين في العالم، هما أفريقيا وآسيا، في مجال القانون الدولي.

تطمح منظمة آكو إلى تحقيق رؤية قادتنا للتضامن الأفرو آسيوي، لاسيما في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي ونشره.

لا عجب أن منظمة آكو نمت من سبعة دول أعضاء مؤسسية إلى 47 دولة أعضاء حالياً. وأعتقد أنه بدعمكم، دولنا الأعضاء، سيتم تشجيع المزيد من البلدان على الانضمام إلى أسرة منظمة آكو.

وكما نعلم جميعاً، فإن القانون الدولي أداة لا غنى عنها في تشكيل نظام عالمي جديد. والواقع أن البلدان الآسيوية والإفريقية تعد أطرافاً رئيسية في مسائل القانون الدولي، وحيث أنها أصبحت قطباً هاماً في عملية التحرك نحو تعدد الأقطاب العالمية.

لذلك لا يمكن للقانون الدولي أن يكتسب قداسة وعالمية تعتبر أساسية لقبوله على نطاق أوسع دون استيعاب وتلبية احتياجات وتطلعات الدول الإفريقية الآسيوية على النحو الملائم.

وفي ضوء ذلك، قامت منظمة آكو، من خلال الدعم والتعاون المتزايدين من الدول الأعضاء، بزيادة برامج بناء القدرات للمسؤولين القانونيين من دولنا الأعضاء، وكذلك

لبعض مراقبيننا وذلك من أجل المساهمة بشكل فعال في المعايير المتنامية للقانون الدولي.

ونواصل أيضاً دعم عمل مراكزنا الإقليمية للتحكيم. ونحن فخورون باحتفالنا مؤخراً بإنشاء مركز نيروبي للتحكيم الدولي في نيروبي باعتباره المركز الخامس الإقليمي للتحكيم تحت رعاية منظمة آكو.

وتقع المراكز الإقليمية الأخرى للتحكيم بما فيها كوالالمبور (ماليزيا)، وطهران (إيران)، والقاهرة (مصر) ولاغوس (نيجيريا). وأعتقد أن العديد من مراكز التحكيم تأتي تحت مظلة آكو.

وفي الختام أشكركم (الدول الأعضاء في منظمة آكو) على الدعم والتعاون المستمرين لمنظمة آكو.

كما أود أن أسجل تقديري للمنظمات الشريكة التي تتعاون مع منظمة آكو في أنشطتنا.

وأخيراً، وأكثر أهمية، أتوجه بالشكر إلى حكومة الهند بصفقتها مضيفنا. علماً أن الدعم والتعاون المستمرين من جانب وزارة الشؤون الخارجية بحكومة الهند مفيدان للغاية في تمكيننا، الأمانة العامة، للقيام بأداء مهامنا بشكل فعال.